البرلمان يواصل استعراض تقرير الحسابات الختامية للموازنات لعام 2011

صنعاء / سبأ :

واصل مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي استعراضه لتقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2011.

وأكدت اللجنة في تقريرها أن قيام المجلس بدراسة الحسابات الختامية يعتبر واجباً ومسؤولية تحتمها النصوص الدستورية والقانونية.

وأشارت اللجنة إلى أن مراجعة المجلس ودراسته للحسابات الختامية تمثل جوهر الرقابة البرلمانية على الأداء المالي للحكومة وأجهزتها المختلفة للتحقق من مدى الالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية والأنظمة واللوائح النافذة خلال تنفيذ الموازنات العامة إيراداً وإنفاقاً.

وأفادت اللجنة انها خلصت خلال عملية الدراسة والمراجعة التي قامت بها، في ضوء تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى العديد من الاختلالات والمخالفات والتجاوزات والانحرافات التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة 2011م.

ولفتت إلى ان النتائج والمؤشرات غير الإيجابية التي أسفر عنها تنفيذ الموازنات العامة 2011م، والتي ضمّنتها اللجنة الخاصة تقريرها، يرجع بعضها إلى الأساليب المتبعة في إعداد الموازنات العامة ، وافتقارها إلى الأساليب العلمية والموضوعية أثناء تقدير مواردها واستخداماتها بالإضافة إلى عدم التقيد بالنصوص والقواعد والأنظمة النافذة أثناء تنفيذ موازنات العام 2011م، وكذا أثناء إعداد الحسابات الختامية لتلك الموازنات.

وأشارت اللجنة إلى ما يحتم على مجلس النواب باعتباره السلطة المختصة والمخولة بموجب النصوص الدستورية والقانونية بمراجعة وإقرار الموازنات العامة، إعادة النظر في الآلية التي يتبعها أثناء دراسته للموازنات العامة والفترة الزمنية القصيرة التي يقوم خلالها بالوقوف أمام ما تضعه الحكومة من تقديرات للموارد والاستخدامات، والتحقق من مدى سلامة تلك التقديرات وانعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأن يتم مراجعة مشاريع قوانين ربط الموازنات العامة ووضع ما هو ضروري من ضوابط وأحكام قانونية تُلزم الحكومة بالتقيد بها أثناء تنفيذها للموازنات.

ومن المقرر أن يواصل المجلس استعراضه لهذا التقرير تباعاً.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح اليوم الخميس.

وقف أمام المستجدات على الساحة الوطنية.. مجلس الوزراء:

التشديد على مسؤولية الجيش والأمن في تطبيق القانون وملاحقة الإرهابيين والمخربين

إقرار اتفاقية نقل المحكوم عليهم بين اليمن وباكستان

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، أمام عدد من القضايا والمستجدات على الساحة الوطنية، والتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُواجهها اليمن في المرحلة الراهنة، وآليات التعامل معها، بما يضمن تفويت الفرصة على الأطراف الساعية إلى عرقلة تنفيذ وترجمة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل على ارض الواقع، باعتبار هذه المخرجات هي الإرادة الجامعة التي التف حولها اليمنيون لصنع المستقبل الجديد وتحقيق التغيير المنشود الذي يلبي تطلعات الجميع.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير من وزيري الدفاع والداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية، والخطط والبرامج التي تنفذها الأجهزة الأمنية والدفاعية لتكريس أجواء الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمجتمع، بما في ذلك النجاحات المحققة في ضبط عدد من العناصر والخلايا الإرهابية مؤخرا .

وتطرق التقرير إلى الجهود المبذولة لرفع مستوى الأداء الأمني، وخاصة في جانب الأمن الوقائي لإحباط المخططات الإجرامية والإرهابية والتخريبية قبل وقوعها، وكذا إنهاء المظاهر المسلحة في المدن الرئيسية، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات وتعاون من قبل الجميع على المستويين الرسمي والشعبي.. مشيرا إلى أن القوات المسلحة والأمن ستظل حصن الوطن المنيع والضامنة بأدائها المهني لسيادة الوطن وأمنه واستقراره.

وجدد مجلس الوزراء في ضوء النقاشات المستفيضة للجانب الأمني التأكيد على الاستمرار في تقديم الحكومة كل أشكال الدعم والرعاية والاهتمام بالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية ومنتسبيها، بما يمكنها من أداء واجباتها في حماية الوطن ومكتسباته والحفاظ على السكينة العامة للمجتمع.. منوها بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدفاعية والأمنية، وأهمية مضاعفة هذه الجهود خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الوطن، باعتبار تحقيق الأمن والاستقرار هو العامل الأهم في الاتجاه نحو المستقبل والرخاء المنشود وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، للانطلاق صوب التنمية والبناء.

وأكد المجلس على الأجهزة الدفاعية والأمنية الاستمرار في الارتقاء بأدائها المهني ورفع جاهزيتها للتصدي لكل الدسائس والمؤمرات التي تستهدف الوطن والمواطنين في هذه المرحلة، والوقوف بقوة في وجه كل من يحاول السعي إلى شق الصف الوطني، وإفشال عملية تنفيذ مخرجات الحوار لتعارضها مع مصالحهم ونزعاتهم المريضة .. مؤكدا أن الدولة والحكومة ومن قبلهما الشعب اليمني لن يسمحوا بأي ممارسات تنتهج العنف وتستخدم السلاح في محاولة يائسة لعرقلة إنفاذ إرادة اليمنيين وتوافقهم على أسس بناء الدولة الجديدة المعبر عنها في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني .

وشدد على مسؤولية القوات المسلحة والأمن في تطبيق القانون على الجميع وملاحقة الإرهابيين والمجرمين والمخربين ايا كانوا لفرض النظام والقانون. .

ودعا مجلس الوزراء أبناء الوطن جميعا إلى التكاتف والتضامن في مواجهة الإرهاب والتخريب بجميع أشكاله لقطع الطريق على المخططات التي تريد الحاق الأذى بالوطن وأبنائه ومؤسساته مهما كان مصدرها.. مؤكدا على اللجنة الأمنية العليا موافاة رئيس الوزراء والمجلس بتقارير عن الأوضاع الأمنية ومستجداتها أولا بأول.

كما استمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير النفط والمعادن حول الوضع التمويني للمشتقات النفطية والذي أكد توفرها على النحو المعتاد في أمانة العاصمة وعموم المحافظات باستثناء الاختناقات التي حصلت في الفترة الأخيرة فيما يخص مادة الديزل.. موضحاً الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع هذا الجانب لضمان انسياب وتلبية احتياجات المواطنين منها .. مشيرا إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى تلك الاختناقات والتي أكد أنها ستزول خلال الساعات القادمة.

وكان رئيس الوزراء رحب في مستهل الاجتماع بوزيري النفط والمعادن والداخلية، وبارك لهما باسم المجلس الثقة التي نالاها لتسلم هاتين الوزارتين المهمتين.. متمنيا لهما التوفيق والنجاح في عملهما وثقته في أن يكونا عونا للحكومة في تنفيذ المهام المناطة بهما على أكمل وجه.

ونوه رئيس الوزراء بالخطوة غير المسبوقة لوزير الداخلية السابق الدكتور عبد القادر قحطان بتسليم السيارات التي كانت بعهدته .. مؤكدا أن هذا السلوك الحضاري من قبل وزير الداخلية السابق يقدم نموذجا مشرفا وقدوة ينبغي أن يحذو حذوها المسئولين الآخرين على المستويين المركزي والمحلي .

ووافق مجلس الوزراء على استكمال إجراءات التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 1996م.. وكلف وزير الشئون القانونية بمتابعة إحالة الموضوع إلى مجلس النواب لاستكمال إجراءات التصديق على المعاهدة.

ويأتي تصديق بلادنا على هذه المعاهدة المقدمة من وزير الخارجية في إطار دعمها لتحقيق الأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط والعالم، خاصة أن هذه المعاهدة لا تقيد الحق الثابت غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية للأغراض السلمية .

وأقر مجلس الوزراء اتفاقية نقل المحكوم عليهم بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية التي تم التوقيع عليها في 19 ديسمبر من العام الماضي.. ووجه وزيري العدل والشئون القانونية استكمال الإجراءات القانونية اللازمة للمصادقة عليها.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في إطار الحرص على تعزيز التعاون بين اليمن وباكستان والمساعدة في إدارة العدالة الجنائية وتعزيز غايات العدالة والتأهيل الاجتماعي للمحكوم عليهم، حيث أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها بشكل أفضل عن طريق إعطاء المواطنين المحرومين من حريتهم نتيجة إدانتهم بجريمة جنائية الفرصة في قضاء الحكم ضمن إطار مجتمعهم.

وناقش مجلس الوزراء مسودة مشروعي عقد إنشاء وتطوير وتشغيل واستثمار المنطقة الصناعية عدن (منطقة العلم)، والمنطقة الصناعية بالحديدة بنظام الإيجار طويل الأمد، والموقع مع شركتي عدن لتطوير المناطق الصناعية المحدودة، وتهامة لتطوير وتشغيل المنطقة لصناعية الحديدة.

وذكرت المذكرة الإيضاحية المقدمة من وزارة الصناعة والتجارة بهذا الشأن أن المشروعين يقومان على مبدأ تأجير الأرض للشركتين، على أن تقوم الشركتان بتنفيذ الأعمال التطويرية والتأهيلية للمنطقتين الصناعيتين وصيانتهما.. مشيرة إلى أن الشركتين والمستثمرين في المنطقتين الصناعيتين سيتمتعان بكافة الحوافز والمزايا المحددة في قانون الاستثمار.

وبينت أن الشركتين بموجب مشروع العقدين ستقدمان الضمانات المطلوبة لتنفيذ الأعمال التطويرية والتأهيلية للمشروعين، مع الالتزام بتنفيذ أعمال التطوير والتأهيل للمشروعين وتوفير خدمات البنية التحتية على مراحل مدتها ثماني سنوات.

وأكدت المذكرة أن المشروعين يمثلان أول خطوة للدولة نحو بناء قاعدة للاقتصاد الصناعي والانتشار الجغرافي، و تحقيق إقامة خدمات بنية تحتية خاصة بالاستثمار الصناعي في توليد الطاقة تدوير مخرجات المشروعات الاستثمارية الصناعية، وتدشين فعلي وجاد لجذب الاستثمارات الصناعية.. ولفتت إلى أهمية المشروعين في بدء تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية المتمثلة بتكاليف المشروعات الصناعية، وتوفير فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

وأقر المجلس في ضوء النقاش تشكيل لجنة وزارية من وزراء الصناعة والتجارة والدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والمالية والتخطيط والتعاون الدولي والشئون القانونية وأمين عام مجلس الوزراء ومحافظي عدن والحديدة، لمراجعة ودراسة مسودة مشروعي العقدين والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد بشان التقرير التقييمي لنتائج مرحلة التحزيم للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م والتقرير النصف سنوي 2013م للفترة يوليو/ ديسمبر، للتعداد العام للسكان.. ووافق المجلس على التقرير التقييمي والتقرير النصف سنوي..

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الفترة من 11/ 17 مارس الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التخطيط والتعاون الدولي عن مشاركته في المباحثات التنموية اليمنية الإيطالية، والمنظمات الدولية (الفاو، إيفاد، برنامج الغذاء العالمي) والتي عقدت في روما خلال الفترة من 10/ 17 فبراير الماضي، وعلى تقرير وزير الثقافة عن نتائج زيارته إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 26/ 30 ديسمبر 2013م.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الداخلية عن مشاركته في الدورة 31 لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة من 12/ 13مارس الجاري.

تشكيل لجنة لمراجعة مشروعي المنطقة الصناعية بعدن والحديدة

الهيئة الإدارية لمحلي محافظة عدن توافق على عدد من المشاريع الخدمية

عدن/ وداد شبيلي:
تصوير/ محمد عوض

وافقت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة عدن في اجتماعها المنعقد أمس برئاسة الأخ المهندس وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي بالمحافظة على المناقصة رقم 11 لسنة 2013م بشأن بناء 8 فصول لثانوية أبان للبنات في مديرية صيرة.

كما وافقت الهيئة في اجتماعها على تصفية مشروعي بناء الصالة المغلقة لنادي الميناء الرياضي وبناء ملعب نادي الروضة وأقرت إنزال مناقصة لهما بالإضافة إلى الموافقة على تقديم تصور لمشاريع صيانة وترميم شبكة الطرقات بمحافظة عدن لعام 2013م - 2014م وأيضاً اعتماد تنفيذ أعمال إضافية أو تغييرية لمشروع شق وسفلتة طرقات الجمعيات السكنية مخطط العريش المرحلة الأولى.

وأيضاً الموافقة على دفع مستحقات مكتب أنوار المدينة والبالغة 32.374.581 ريالاً وأقرت الهيئة الموافقة على تصفية مشروع تأهيل وتشجير الجزيرة الوسطية غازي علوان. السوزوكي واعتماد تنفيذ الأعمال الإضافية لمشاريع سفلتة الطرقات اللواء السادس ورصف حي السفارات كما لم توافق الهيئة على مبررات فترة التأخير لمشروع إعادة تأهيل نافورة حديقة فيكتوريا.

وأقرت الهيئة إنزال المناقصات العامة الخاصة بالمشاريع خليجي عشرين التي تم إجراءات التصفية لها وعددها عشرة مشاريع.

في ندوة حول المستقبل الواعد للأقاليم بجامعة الحديدة

محافظ ريمة: نظام الأقاليم خطوة ديمقراطية متقدمة

الحديدة / أحمد كنفاني:

أكد محافظ ريمة أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني حملت في طياتها متطلبات الواقع والعصر للمواطن اليمني الذي يحلم بتحقيقها منذ عقود من الزمن فكان الحوار هو الفرصة الوحيدة لتحقيق قيام الدولة الحديثة.

وقال علي سالم الخضمي في افتتاح ندوة حول المستقبل الواعد للأقاليم نظمتها نيابة الدراسات والبحث العلمي جامعة الحديدة أمس في رحاب قاعة مؤتمرات كلية الطب والعلوم الصحية أن من أهم مكونات هذه الدولة هو نظام الأقاليم الذي يعد ترجمة حية لمخرجات الحوار وأشار إلى أن نظام الأقاليم هو النظام الأنسب وهو خطوة ديمقراطية متقدمة ليشارك الشعب في حكم نفسه بنفسه وستكون هناك منافسة شريفة للنهوض بالواقع المحلي لكل إقليم.

فيما أشار رئيس جامعة الحديدة الدكتورحسين عمرأبوبكر قاضي وأمين عام المجلس المحلي بالمحافظة حسن أحمد الهيج وأمين عام المجلس المحلي لمحافظة المحويت علي أحمد الزيكم ونائب رئيس جامعة الحديدة لشؤون الدراسات العليا والبحوث العلمية إلى أن مظهر استقلال الأقاليم يبرز بالمقومات الخاصة والخصائص الذاتية للأقاليم ويعمل على إقرارها وتثبيتها ومن ثم المحافظة عليها وحمايتها وأكدوا أن الركن الأساسي في هذا الاستقلال أن تكون للأقاليم الفيدرالية هيئاتها الدستورية الخاصة بها وأن يتمتع كل إقليم من الأقاليم الأعضاء بتنظيم ذاتي.

ولفتوا إلى أن نظام الأقاليم يحقق التنمية ويفكك الجمود الإداري والفكري ويتيح مجالاً للمنافسة والإبداع.

تخلل مجريات الندوة التي حضرها رئيس اللجنة الرئاسية للنظر ومعالجة قضايا الأراضي بالحديدة القاضي يحيى الإرياني ورقتا عمل الأولى بعنوان العلاقة بين الأقاليم للدكتور حميد عبدالغني المخلافي والثانية حول المركز والأقاليم للدكتور محمد الشرفي تناولتا تجارب الأقاليم من عهود سابقة أيام الدولة الأموية والعباسية وكيفية الاستفادة من ثروة الإقليم للقضاء على المركزية ومجالات وأسس فصل العلاقة بين المركز والأقاليم من خلال إيجاد خطة تنموية معززة بسياسة اقتصادية واجتماعية عادلة.

وكان محافظ ريمة ورئيس جامعة الحديدة قد دشنا أمس العمل بمركز الدارسات والبحوث التنموية بجامعة الحديدة لإقليم تهامة.

وأشار رئيس الجامعة في تصريح لوسائل الإعلام المختلفة إلى أن الهدف من افتتاح مركز الدراسات بالجامعة المساهمة في رفد إقليم تهامة بالعديد من البحوث الاقتصادية والتنموية وكذلك وضع الدارسات والخطط الإستراتيجية وفق نظرية أكاديمية تتولى بلورة تطلعات المجتمعات المحلية بالإقليم وفق رؤى علمية صحيحة وإستيعاب مقترحات ودارسات الباحثين والأكاديميين المتخصصين في جامعات وكليات إقليم تهامة لعدد من المشاريع التنموية وتأهيل الكادر البشري.

مركز اليمن ينظم ورشة عمل حول مخرجات فريق قضية صعدة

عدن / عادل خدشي:

يواصل مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان تنفيذ برنامجه الخاص في التوعية بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمناصرة المجتمعية لها وخلق شراكة مجتمعية واسعة في متابعة ومراقبة تنفيذ المخرجات..

وبدأت يوم أمس الأربعاء في قاعة مركز اليمن أعمال الورشة (السادسة) ضمن هذا البرنامج ووقفت أمام مخرج فريق (قضية صعدة) وشارك فيها (30) مشاركا ومشاركة يمثلون مختلف مكونات المجتمع المدني في محافظة عدن.

افتتح أعمال الورشة التي تستمر يومين بحضور الأخ محمد قاسم نعمان رئيس مركز اليمن الأخ / عثمان احمد عبد الإله – رئيس مجلس الأمناء بمركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان في كلمته التي استهلها بالترحيب بالمشاركات والمشاركين في أعمال الورشة وقال :

حلقة المناقشة حول مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبالخصوص مخرجات فريق صعدة، الذي يعد محورا مهما وجزءا لا يتجزأ من بقية المحاور التسعة الأخرى، وضمن برنامج المركز التوعوي تم في الأيام الماضية منذ مطلع مارس عقد ورش عمل تناولت قضايا العدالة الانتقالية، استقلالية الهيئات، الحكم الرشيد، التنمية المستدامة وبناء الدولة، وسيتبع بعد ذلك عقد ورش حول مخرجات فرق كل من : القضية الجنوبية، الجيش والأمن والحقوق والحريات.

وأضاف الأخ عثمان قائلاً: لقد دخلت البلاد في أزمة عميقة، أوصلت إلى توافق القوى السياسية على القبول بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و2051 . والتي اقتضت لضمان إحداث عملية التغيير، التي ينشدها الشعب. وفي مقدمة ذلك حل القضية الجنوبية حلاً عادلا.

وأضاف حصلت مواقف ومتعددة، ومازالت حتى اليوم وهنا يطرح سؤال ما هو الحل؟.. ولذلك كان من الضروري أن تتوافق الكتل السياسية وتغلب مصلحة الناس والوطن لصالح التغيير ووضع خارطة طريق جديدة تمهد لبناء دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ الحكم الرشيد.

فيما أوضحت الأخت سماح جميل المدير التنفيذي للمركز مديرة المشروع بأنه سيتم في هذه الورشة الوقوف أمام وثيقة مخرج فريق قضية صعدة.. وهي إحدى القضايا الهامة التي وقف أمامها مؤتمر الحوار الوطني وتطرق إلى مختلف تفاصيلها.. جذورها.. أسبابها.. تطوراتها.. ثم تم الوصول إلى المعالجات لها وضمانات عدم تكرارها وشروط وآليات تحقيق ذلك مع التأكيد على أهمية خلق شروط ومتطلبات الحياة الآمنة والمستقرة لكل مواطني اليمن بعيدا عن الطائفية والمذهبية وكل صور وأفكار العنصرية والإخلال بالمعاني الإنسانية لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة بمفهومها الإنساني النبيل.

وأضافت الأخت سماح جميل في معرض كلمتها قائلة : الحقيقة التي يجب الاشارة إليها هنا هي أن قضية صعدة تم تناولها كواحدة من المشكلات والانتهاكات التي تسبب فيها النظام السابق وعمل على تأجيج الصراع والعنف وتفجير الحروب الداخلية.. ولهذا حري التعامل معها في سياق البحث عن حلول لمختلف المشكلات والصراعات والحروب الداخلية ليس ذلك فحسب بل ووضع الضمانات لعدم تكرارها.

واستطردت قائلة : إن ما يدور اليوم في شمال الشمال ليس الا امتدادا لمنهج تأجيج الصراع والحروب الداخلية التي عمل مؤتمر الحوار على استيعابها ووضع الحلول لها.

واختتمت المدير التنفيذي لمركز اليمن كلمتها مطالبة المشاركين والمشاركات في هذه الورشة بالمساهمة الفاعلة في طرح أفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم في شراكة مجتمعية تحقق هذه المهمات وتدعم مسار التغيير والتحولات الديمقراطية وتواجه كل من يسعى إلى عرقلة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار أو يسعى إلى تشويهها أو التحايل عليها أثناء التنفيذ .. فمسؤوليتنا جميعا أن نبقى يقظين ومنتبهين لكل أساليب قوى التخلف والفساد والقوى المناهضة للتغيير الحقيقي الذي يريده الشعب.

وستختتم ورشة العمل الخاصة بقضية الجنوب ظهر اليوم الخميس وسيتم فيها توزيع الشهادات التقدير للمشاركين والمشاركات.